

خلال ندوته النسائية مساء أمس الأول

الكندري: إقرار حقوق المرأة الكويتية وتجنيس أبنائها أولى أولوياتي وصرف راتب لربة المنزل سيرفع معاناة الأسر الكويتية

في حال استمرارها وتضاعفها حجر عثرة أمام تنفيذ خطط النهوض بالكويت. وأكد الكندري ان الخلافات في المواقف والرؤى ووجهات النظر بين القوى السياسية المختلفة أمر طبيعي. وأكد ان الوضع السياسي في الكويت يتجه نحو الأفضل، وهناك فئات معيئة تختبئ عن المشاركة، على الرغم من أننا لم نكن نرغب في تنحيها، وأضاف ان السياسة ستكون مختلفة في المستقبل، لأن هناك جوها جديدة ستظهر على الساحة، وأكد انه يجب ان تكون هناك محاسبة شديدة لأصحاب المناصب الدستورية، ويجب ان تكون هناك خطة لتعود الكويت كما كانت في السابق، والشعب أعطى النائب أمانة، فيجب ألا نضع العصي للحكومة، لا نريد لها ان تتعثر، وعندما حل المجلس، بدأت الحكومة في اتخاذ قرارات جيدة تساهم في إرجاع الكويت كما كانت.

فإننا أمام وضع راهن كارثي بكل المعايير، وسيؤثر لا محالة في مستقبل هذه الدولة وأجيالها القادمة. وقال ان البلد اليوم يمر بمرحلة دقيقة وحساسة تتطلب من أبنائه ان يتحملوا مسؤوليتهم الوطنية خلال الانتخابات البرلمانية الحالية، في حسن اختيار من يعثلهم في صون مصلحة الكويت حاضرا ومستقبلا، وتحقيق تطلعاتهم في وطن آمن مستقر ومزدهر تلبية لدعوة صاحب السمو الأمير. وأوضح حق الجميع في الاعتراض والتعبير عن رأيهم في ظل المساحات التي سمح بها الدستور، ويجب على المعارضة اليوم إعادة النظر في السلوك السياسي المتشجع، حتى يمكن للبلاد ان تحقق الأمن والتنمية، مشيرا الى ان التوتر في البلاد أسفر عنه غياب الاستقرار، والساحة السياسية لاتزال تعاني من مصادر الاضطراب والاحتقان، التي يمكن ان تغفل

ترتقي لتكون من بين الدول الأكثر والأسرع تطورا ونماء في العالم، لذا يجب ان نضع نصب أعيننا لبني حاجاتهم والتزاماتهم في ظل الارتفاع الفاحش للمسلح الاستهلاكية. وأضاف ان التنمية يجب ان تأتي أولا عبر التنمية الاقتصادية والنهوض بالكويت الى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا في ظل الوفرة المالية التي تشهداها البلاد مع ارتفاع سعر برميل النفط عالميا واستقراره فوق الـ 100 دولار، مع الأخذ بالاعتبار ان الميزانية اعتمدت سعرا أقل من ذلك بكثير للبرميل النفطي، وهو ما يحقق الوفرة المالية، ويفرض علينا التخطيط الأمثل لتوظيف هذه الأموال واستثمارها بالصورة المثلى. وأشار الى انه لو نظرنا الى الدول الخليجية المحيطة فهي لم تكن أفضل حالا من الكويت من حيث دخل الفرد أو الناتج القومي، ولكن التخطيط الجيد وسن القوانين المناسبة لذلك جعلها

بالتجسس ابناء الكويتيات المقيمين في البلاد ومن تربوا فيها وترعرعوا من دون النظر الى جنسية الأب أسوة بالمواطن الكويتي في الوزارات. وأضاف انه سيعمل على ان تتبوا المرأة المناصب القيادية في الوزارات والمؤسسات شأنها شأن الرجل. وأضاف الكندري ان الكويت من بين الدول التي وقعت على الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، مشيرا الى ان احد بنود الاتفاقية نص على ان تأخذ الدولة التدابير لتعديل أوضاع المرأة في المناصب ومنها وضع «الكوتا». وقال الكندري ان صرف راتب لربة المنزل الكويتية سيرفع معاناة بعض الأسر الكويتية من ضائقات مالية واضحة للعيان، مشيرا الى التقصير الحكومي الواضح بمشاركة السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس الأمة خلال المجالس السابقة. وأكد انه يجب مساواة ربات

طالب مرشح الدائرة الخامسة فيصل الكندري الحكومة بمنح المشروعة التي كفلها الدستور، وإنهاء حقبة مظلمة من التمييز بينها وبين المواطن الكويتي. وأكد الكندري في ندوته النسائية انه جاء الوقت الآن لينتهي عهد التسوفيف والفقاعات الانتخابية التي تتلاشى بانتهاء الانتخابات، وأضاف: انني أعد بتبني إقرار حقوق المرأة الكويتية كاملة في حال وصوله الى البرلمان. وقال الكندري انه سيسعى من البداية الى سن قانون يلزم الخدمة المدنية بأن تكون أولوية التوظيف بعد الكويتيين لأبناء الكويتية قبل العمالة الوافدة. وأشار الكندري الى انه على رأس تلك الحقوق حصول أبناء المرأة الكويتية المتروجة من غير كويتي على الجنسية الكويتية من دون الشروط المحققة المتعلقة بالطلاق البائن للزوجة أو وفاة الزوج، ناهيك عن السنوات



مرشح الدائرة الخامسة فيصل الكندري

الطويلة التي ينتظرها ابناء الكويتية للحصول على الجنسية وان توافرت تلك الشروط، مطالبا بإيجاد تشريعات عاجلة تسمح

أثناء ندوة انتخابية أقامها في مقره الانتخابي بالعدلية

التويجري: هناك ضرورة ملحة لحل قضايا الإسكان والصحة والتعليم



(محمد خلوصي)

358 ألف طالب وطالبة، أي بواقع 5,5 آلاف دولار للطالب الواحد، متسائلا أين هذه الأموال في ظل تدرج الأوضاع التعليمية الى المستوى دون المقبول، مؤكدا ان هذه القضايا هي التي تهتم ليتمكن من تمثيل امله خير تمثيل. ودعا التويجري الى ضرورة البحث الجاد لوضع استراتيجية لحل القضية الإسكانية بوصفها أحد أهم مشاكل المواطنين، مشيرا الى ان من غير المقبول وجود 100 ألف طلب إسكاني، وقد عجزت الحكومات المتعاقبة عن اتخاذ الإجراءات لحلها حال جازيا، مذكرا ان ما نسبته 91٪ من مساحة الكويت لاتزال فارغة تماما، وأن لدى الكويت أفضلا ماليا كبيرا وصل الى 14 مليار دينار في عام 2011.



التويجري يقبل رأس إحدى كبيرات السن

من يصف المجلس التأسيسي بغير النزيه، أنه لا يعرف شيئا عن تاريخ هؤلاء الرجال، وقائلا هل منظمة حقوق الإنسان تعرف مصلحة أبنائنا أكثر منا؟ وفي موضوع الصحة قال التويجري ان المشافي الحكومية للأسف في حالة سيئة ضاربا مثلا لذلك فحص الدم الذي يصدر خلال دقائق في الدول الفقيرة، أما في مستشفى «الصرق» مثلا، فإنه يحتاج الى 3 أيام منوها الى ان ميزانية الحكومة البالغة 22مليار دينار قد خصصت 7٪ منها لوزارة الصحة ويحاصل 4700 للفرد الواحد، مؤكدا ان الثامن الصحي في ارقى دول العالم لا يتجاوز عتبة الـ 2000 دولار فإين تهدر هذه الأموال؟ وبين التويجري ان التعليم يعتبر من القضايا المهمة التي تهتم المواطن بشكل مباشر، مبينا ان الحكومة خصصت لوزارة التعليم 2 مليار دينار لتدريس عدد طلاب لا يتجاوز عددهم الـ



د.حمد التويجري بجوار الإعلامية منى طالب

كارثية من وراء المحاصصة وقد انعكست هذه النتائج على المواطنين بشكل سلبي وكارثي ليحصل المواطنون من وراء المحاصصة على 6 سنوات عجاف، وكل ذلك هو نتيجة حتمية لوجود العضلات، ومن خلال عادات مستوردة من الخارج. وخاطب التويجري رئيس مجلس الوزراء بالبدء فورا بإتخاذ سياسة المحاصصة والترشيح والبدء ببرنامج حكومي واضح وجدول زمني محدد، مؤكدا ان المجلس القادم سيكون له رؤاه كما للحكومة رؤاه، ولابد من تضافر الجهود ورض الصفوف للنهوض بالكويت تطبيقا لرغبة صاحب السمو الأمير، مؤكدا أيضا ان الوزراء في حال تقصيرهم فسنكون لهم بالمرصاد، مستذكرا بمزيد من الألم استقالة ناصر المحمد، مع 5 وزراء لإرضاء قوى سياسية معيئة، واصفا الأمر بالخلج في تاريخ الكويت



فقد كشف التويجري عن تأييده للمرسم، مؤكدا ان من يطلق الشعارات ويطلق نفسه العنان بالطعن في دستوريته، فكلامهم مردود عليهم، مشيرا الى ان مراسم الضرورة كثيرة جدا وصاحب السمو الأمير هو خير من يقدر الضرورة من عدمها، موضحا ان الفئة التي عارضت هذا المرسوم وأعلنوا رفضهم له نتيجة طبيعية لتضرر مصالحهم الشخصية، ولا ينبع موقفهم هذا من حب الكويت وشعبه والخوف على مصالحه، معتبرا ان هناك قنوات دستورية يمكن ان تفصل في هذه المسألة. أما عن تراجع الحكومة وعدم وجود خطط تنموية مستدامة فقال التويجري ان لهذا التراجع أسبابه المعروفة وليس من فراغ، مشيرا الى ان المحاصصة التي كانت سائدة في ظل الـ 4 أصوات، هي إحدى الأسباب حيث كانت قبائل معيئة تطلب بتعيين وزير من القبيلة، مضيفا ان النتائج

أكد مرشح الدائرة الانتخابية الثالثة د.حمد التويجري في مقده الانتخابية التي أقيمت في مقده بمنطقة العدلية أن انخفاض لغة الحوار والعادات المستوردة الدخيلة هو ما أقر على المواطن الكويتي بعيدا عن الموروث الاجتماعي الشعبي. مضيفا في ندوته التي جاءت تحت عنوان «بنين وبنين» انه يدعم مرسوم الصوت الواحد لأنه أكثر عدالة، ومعتبرا أن هناك قنوات دستورية لمن يرى ضرورة التمسك بحقوقه التحرك من خلالها. وشدد التويجري على أن الكويت يجب ان تبدأ بخطط تنموية مستدامة في مختلف مجالات الحياة مثل الصحة والتعليم والإقتصاد، مستذكرا وجود بطالة في دولة غنية مثل الكويت.

ودعا التويجري رئيس الوزراء لتضافر الجهود مع أعضاء المجلس القادم والعمل بيدا بيد، وطلابه في الوقت ذاته بتعيين وزراء أكفاء يعملون لخير الكويت ومهددا إياه بالمحاسبة الصارمة في حال خلل يصدر من أحد وزرائه، والآن الى تفاصيل الندوة: أكد د.حمد التويجري ان الكويت بأشد الحاجة في هذا الوقت العصيب الى وقفة أبنائنا وقفة تشريعية لكي تعود الكويت كما كانت، واصفا الظروف التي تمر بها الكويت بالظروف الصعبة، مؤكدا ان عجلة التنمية قد تعطلت منذ 6 سنوات ولم نر على المستوى السياسي سوى تدني لغة الحوار، وتضاعف صرخات من هنا وهناك بهدف إبراز العضلات، معتبرا الأصوات الاربعة المعمول بها سابقا انها السبب في وقف عجلة التنمية وذلك نتيجة طبيعية

ووعدهم بالتويجري الفئه تأمين فرض عمل لهم وتنشيط الصندوق المخصص لدعم المشاريع الشبابية الصغيرة والمتوسطة، داعيا لدعم المبادرات الشبابية، ومعتبرا الشباب الكويتي مبدعا وبحاجة الى رعاية خاصة، وفي النهاية ختم التويجري حديثه متمنيا تحقيق ما قاله على ارض الواقع لأن الكويت أمام مفترق طرق، وتحتاج الى أفعال وليس إلى أقوال لتعود كويت المحبة والإخاء والاحترام كما كانت واصفا نفسه بعبارات دخلت قلوب الحضور قائلا «نحننا ولاد قريبة، وكلك بيعرف خبه، أنا ابنكم ومنكم وبيكم ولبن أخذلكم».



● أحمد حسين



نساء الدائرة الثالثة حاضرات في مقر د.التويجري



جانب من الحضور